

قراءة نقدية في مقتضيات الباب الأول من مرسوم الصفقات العمومية لسنة 2023

من إنجاز:

- الميسوري فاطمة الزهراء
- نوردين الحطابي
- سهيل جمعاوي
- محمد الحاجي

مقدمة:

تُعد الصفقات العمومية أداة محورية لتدبير المال العام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكتسي أهمية خاصة في السياق المغربي الذي يشهد دينامية إصلاحية تهدف إلى إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وقد جاء مرسوم الصفقات العمومية لسنة 2023 تتويجاً لمسار طويل من الإصلاحات، مؤكداً على مبادئ الشفافية والمنافسة، وموسعاً لنطاق تطبيقه. ويُخصص الباب الأول من هذا المرسوم للمبادئ العامة، مجالات التطبيق، الاستثناءات، وتحديد الحاجيات، وهي قضايا تمثل البنية القيمة والمؤسساتية لأي منظومة تعاقدية عمومية.

أولاً: مبادئ قوية توّطر فلسفة المرسوم

يكرس الباب الأول من المرسوم حزمة من المبادئ الأساسية التي تُمثل امتداداً لمقتضيات دستور 2011، ومن أبرزها:

- حرية اللوج إلى الطلبية العمومية: يُتيح هذا المبدأ مشاركة أوسع للمقاولات بمختلف أصنافها، ويساهم في خلق بيئة تنافسية شفافة.
- المساواة في التعامل مع المتنافسين: ضمان تكافؤ الفرص لجميع الفاعلين، بدون تمييز أو تحيز، ما يعزز الثقة في منظومة الصفقات.
- الشفافية والحكامة الجيدة: المرسوم لا يقتصر على المبدأ الأخلاقي بل يتجاوزه إلى تحديد آليات تتعلق بالإشهار، الإعلان عن المعايير، ومراقبة الأداء.
- الاستدامة والابتكار: يُدرج المرسوم لأول مرة بوضوح أبعاداً بيئية، اجتماعية، وإيكولوجية في تدبير الصفقات، مثل الحفاظ على الموارد المائية والطاقة، وتشجيع الابتكار.

ثانياً: توسيع مجال التطبيق وتحديد دقيق للاستثناءات

يُعد من بين المستجدات البارزة للباب الأول توسيع نطاق التطبيق ليشمل:

- الدولة ومصالحها،
 - الجماعات الترابية ومؤسسات التعاون،
 - المؤسسات العمومية،
 - الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام.
- في المقابل، حدد المرسوم مجموعة من الاستثناءات الدقيقة، تشمل التدبير المفوض، عقود الشراكة، الاتفاقيات ذات الطابع الدولي، وبعض الأعمال الثقافية والعلمية. ورغم الطابع الواضح لهذه الاستثناءات، إلا أن مرونتها المفرطة قد تشكل منفذاً للتهرب من المساطر التنافسية.

ثالثاً: إلزامية تحديد الحاجيات ومأسسة المقاربة التشاركية

يركز المرسوم في هذا الباب على ضرورة التحديد القبلي والدقيق للحاجيات، مع إلزام الإدارات بـ:

- إعداد دراسة تقنية ومالية مسبقة،
 - تحديد كلفة الأشغال أو الخدمات،
 - الاستناد إلى معايير مغربية أو دولية،
 - اعتماد مقاربة تشاركية تشمل المتدخلين الإداريين والفئات المستفيدة.
- وتُعد هذه النقطة تحولا نوعياً في فلسفة إعداد الصفقات، إلا أن غياب آليات إلزامية لتفعيل المقاربة التشاركية قد يجعلها مجرد توصية دون أثر فعلي.

رابعاً: قراءة نقدية للمقتضيات

نقاط القوة:

- ملاءمة المقتضيات مع المبادئ الدستورية والقوانين المالية (القانون التنظيمي 130.13).
- تكريس الشفافية والمنافسة والابتكار.
- شمولية التعاريف والتوسيع الأفقي لمجال تطبيق المرسوم.
- استحضار البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي في الصفقات العمومية.

نقاط الضعف:

- غياب جزاءات صريحة عند الإخلال بالمبادئ العامة.
- الاستثناءات قد تُستخدم كذريعة للتحايل على القواعد العامة.
- الطابع التوجيهي للمبادئ دون إلزامية تنفيذية واضحة في بعض جوانبها.
- ضعف في تفعيل المراقبة البعدية والوقائية على مستوى تحديد الحاجيات.

خاتمة:

جاء الباب الأول من مرسوم الصفقات العمومية لسنة 2023 محملاً بروح إصلاحية واضحة تسعى إلى تعزيز الشفافية والحكامة والفعالية. لكنه يبقى، كغيره من النصوص، رهن حسن التطبيق والرقابة والمتابعة المؤسسية. إن نجاح هذه المقترضات يتوقف على ترجمتها الواقعية في مختلف مستويات الإدارة العمومية، وعلى تقوية المساءلة وتفعيل المراقبة الموازية من طرف المجتمع المدني، الإعلام، والهيئات الرقابية المختصة.